قياديو الاتحاد يطالبون بعودة نشاط التدريب للقطاع النفطي ومؤسسات الدولة

أزمة تواجه شركات الاستشارات والتدريب لتكبدها خسائر بالملايين

ناشد قياديو اتحاد معاهد وشركات التدريب الكويتية، متخذي القرار بسرعة إعادة النظر في القرارات التي اتخذت ضد قطاع الاستشارات والتدريب والتي صدرت بوقف جميع أنواع التدريب والمهام التدريبية الداخليه والخارجيه في جميع وزارات الدولة ومؤخرا في قطاع النفط مؤكدين خلال ندوة عقدت بمقر الاتحاد أن الخسائر التي منيت بها شركات ومعاهد هذا القطاع نتج عنها خسائر ضخمة لايمكن حصرها وانعكست سلباً علي القطاع وجميع العاملين فيه حيث يواجه نحو خمسة آلاف أسرة أزمة مالية شديدة

وقالوا إن هذا القطاع يعتبر المحرك الأساسي للقطاع الاقتصادي وسوق العمل المحلي لما له من أهمية في تطوير وتنمية الكوادر التي تعمل في جميع مجالات الدولة ومن أهمها القطاع النفطي والوزارات كاشفين عن خروج الكثير من الخبراء والاستشاريين في هذا المجال إلي خارج البلاد نظراً لتراكم الديون وارتفاع الخسائر المالية وتسريح

أمل الصباح: آلاف الخبراء والموظفين فقدوا رواتبهم بسبب غلق الأنشطة وتدهور استثماراتها

سلطان الخلف: رؤية 2035 الاقتصادية ترتكز على تأهيل وتطوير أداء الكوادر والقرارات في الاتجاه المعاكس

سارة منصور : 70 % من الشركات توقفت بسبب خسارتها عشرات الملايين من الدينارات.. والحلول في أيدي متخذي القرار

ألاف الموظفين الكويتيين وغيرهم مواجهين مصيراً يتطلب تدخل عاجل من سمو رئيس الوزراء ونواب مجلس الأمة لوضع الحلول السريعة لإنقاذ هذا القطاع من التدهور

وقالت رئيس مجلس ادارة اتحاد ومعاهد شركات التدريب والاستشارات الكويتية الشيخة امل الحمود الصباح، أن أزمة كورونا انعكست سلباً على مجال التدريب منذ بداية الجائحة حيث تعرض هذا القطاع الى اسوأ أنواع التضييق منذ بداية جائحة كورونا في أوائل عام 2020

ومن جانبه كشف نائب رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدكتور سلطان الخلف ، أن الدولة وضعت رؤية اقتصادية 2035 واعتمدت على ركائز سبعة منها تطوير وتأهيل الكوادر وهو ما يعني اعتمادها على قطاع التدريب إلا أننا فوجئنا بقرارات معاكسة تماما لركائز الرؤية الاقتصادية والطموح بتحويل الكويت إلي مركز مالي وتجاري ولن تتحقق تلك الطموحات إلا بسواعد الكوادر المؤهلة والمدربة

وفي ذات السياق أكدت مؤسس الاتحاد والناطق الرسمي ورئيس شركة "جلوبل فرانشايز" بقطاع التدريب سارة منصور ان التحديات والإشكاليات التي تواجه شركات التدريب كبيرة جدا كلفت القطاع خسائر فاقت عشرات الملايين من الدنانير نتيجة للغلق المستمر بسبب إجراءات كورونا مؤكدة أن قرار وزارة المالية بوقف مخصصات التدريب المالية على أجهزة ومؤسسات الدولة يدفع إلي مزيد من الخسائر تواجه قطاع حيوي ومهم جدا في تحسين الأداء وتنمية الإبداع والابتكار لدي المنتجين في كافة المجالات

وأشارت إلي أن القرار كان بمثابة صدمة على جميع العاملين في هذا القطاع وأزمة مالية فعلية تكبدتها الدولة بسبب جائحة كورونا لافتة إلي أن توفير الحلول لقطاع مهم يخدم الاقتصاد ودورة الاقتصاد الوطنية مبينة أن وقف ميزانية مخصصات التدريب من شأنه إعدام الشركات وتكبد مستثمريها ومساهميها خسائر مضاعفة فضلا عن فقدان الدولة قطاع مهم يعمل على تعزيز النمو المالي والاقتصادي لاسيما وان رفع كفاءة وإنتاج الموظف يعد أحد اهم ركائز خطط رفع الإيرادات المالية للدولة ودفع عجلة التنمية

مسؤولو الاتحاد خلال المؤتمر الصحفي

تونس: التضخم يرتفع إلى 6.3 بالمئة في أكتوبر

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاعًا طفيفًا بمعدّل تضخم أسعار المستهلكين في تونس إلى 6.3 بالمئة في أكتوبر الماضي، من 6.2 بالمئة في سبتمبر وأغسطس السابقين.

وقال المعهد التّونسي للإحصاء، في بيان، إن هذا الارتفاع يعود إلى تسارع وتيرة ارتفاع أسعار الملابس والأحذية من 7.8 بالمئة في سبتمبر إلى 8.6 بالمئة خلال أكتوبر.

كذلك ارتفاع أسعار مواد وخدمات التعليم من 6.1 بالمئة خلال سبتمبر إلى 7.8 بالمئة في أكتوبر.

في المقابل، تباطأت وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف إلى 7 بالمئة خلال أكتوبر، من 7.2 بالمئة في سبتمبر السابق له.

وارتفع معدّل التّضخم الأساسي، دون احتساب أسعار السلع شديدة التقلب مثل الطّاقة والأغذية، إلى 6.3 بالمئة من 6 بالمئة في سبتمبر.

تجارة تجزئة منطقة اليورو تتراجع 0.3 بالمئة في سبتمبر

أظهرت بيانات رسمية، تراجع تجارة التجزئة في منطقة اليورو (19 دولة) بنسبة 0.3 بالمئة خلال سبتمبر الماضي، مقابل ارتفاع بـ1.0 بالمئة في أغسطس السابق له.

ووفق بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي «يورستات»، فإن تجارة التجزئة تراجعت أيضا في الاتحاد الأوروبي (27 دولة) بنسبة 0.2 بالمئة في سبتمبر ، مقابل نمو بـ0.8 بالمئة في أغسطس 2021.

وعلى أساس سنوي، صعدت مبيعات التجزئة بنسبة 2.5 بالمئة في منطقة اليورو، وبنسبة 3.2 بالمئة لدى الاتحاد الأوروبي.

وانخفضت مبيعات التجزئة على أساس شهري في منطقة اليورو، بنسبة 1.5 بالمئة للمنتجات غير الغذائية، مقابل ارتفاع بـ0.7 بالمئة لمجموعة التغذية والمشروبات والتبغ، و1.1 بالمئة لوقود السيارات.

كما تراجع حجم المبيعات في الاتحاد الأوروبي، على أساس شهري بـ1.3 بالمئة للمنتجات غير الغذائية، وارتفع بـ1.0 بالمئة لوقود السيارات، وبـ0.8 بالمئة للتغذية والمشروبات والتبغ.

وعلى أساس سنوي، صعد حجم المبيعات في منطقة اليورو بـ4.4 بالمئة لوقود السيارات، و3.7 بالمئة للمنتجات غير الغذائية.

وزاد حجم المبيعات في الاتحاد الأوروبي على أساس سنوي، بـ4.8 بالمئة لكل من المنتجات غير الغذائية ووقود السيارات.

مدير بـ«فيتش»: تركيا تكيفت مع الصدمات وحققت النمو

قال إريك أريسبي موراليس، المدير في وكالة «فيتش» الدولية للتصنيف الائتماني، إن تركيا تمكنت من تحقيق نموا في الاقتصاد إثر تكيفها مع أنواع مختلفة من الصدمات.

وأضاف موراليس في حوار مع الأناضول: «نتوقع نمو الاقتصاد التركي 9.2 في المئة نهاية العام الجاري».

وأشار الخبير الاقتصادي إلى قوة الطلب المحلي والانتعاش في الإنتاج بجانب الزيادة الكبيرة للصادرات التركية.

وذكر موراليس أنه يتوقع أن ينمو الاقتصاد التركي 3.5 في المئة العام المقبل، ويرتفع معدل النمو من جديد إلى 4.5 في المئة عام 2023.

وأوضح أن التوقعات تشير إلى أن انخفاض قيمة الليرة التركية وزيادة أسعار الطاقة، سيؤثران على زيادة التضخم في الفترة المقبلة.

وذكر موراليس أنه من المتوقع أن يكون لزيادة عدد السياح عقب تخفيف القيود الوبائية، تأثير إيجابي على الاقتصاد التركي.

وأردف: «نتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري لتركيا إلى 3 في المئة العام الجاري، وأن ينخفض 2.3 في المئة عام 2022 ويستقر عند 2.4 في المئة عام 2023».

ولاحظ موراليس أن السلطات في تركيا مصممة على الحفاظ على الانضباط المالي.

وزاد: «بالإضافة إلى ذلك، وعندما ننظر إلى الماضي، نرى أن الاقتصاد التركي تمكن من النمو والتكيف مع أنواع مختلفة من الصدمات».

وتابع: «هذا الأمر يبرز أمامنا كعنصر إيجابي. كما أن القطاع المالي في تركيا استطاع مقاومة الأزمات وتولى دور المرساة بالنسبة لتركيا على الصعيد المالي».

ارتفاع العجز التجاري الأميركي 11.2 بالمئة في سبتمبر

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع عجز الميزان التجاري في الولايات المتحدة خلال سبتمبر الماضي بنسبة 11.2 بالمئة على أساس شهري، وسط نمو الواردات مقابل انخفاض الصادرات.

وحسب بيانات مكتب الإحصاءات الأمريكي (حكومي)، سجل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات السلعية والخدمية) نحو 80.9 مليار دولار في سبتمبر الماضي، ارتفاعا من 73.8 مليار دولار بالقراءة المعدلة لشهر أغسطس السابق له. وعلى أساس سنوي، ارتفع العجز التجاري الأمريكي بنسبة 30.3 بالمئة خلال سبتمبر 2021، مقابل 62.1 مليار دولار في الشهر المماثل من العام الماضي.

وأشارت البيانات إلى أن ارتفاع العجز التجاري يرجع إلى نمو الواردات بنسبة 0.6 بالمئة، مقابل تراجع الصادرات بنسبة 3 بالمئة.

وانخفضت صادرات الولايات المتحدة بنسبة 3 بالمئة على أساس شهري إلى 207.6 مليار دولار في سبتمبر الماضي، من 214 مليار دولار في الشهر السابق.

«موديز» تؤكد تصنيفها للاقتصاد السعودي عند «A1» مع نظرة «مستقرة»

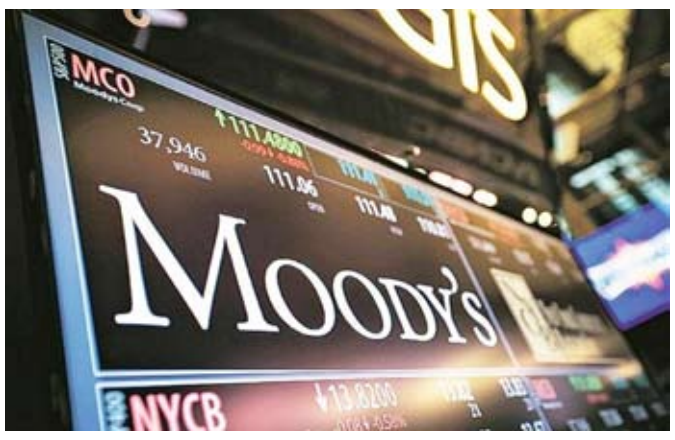

أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» تصنيفها للاقتصاد السعودي عند «A1» مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة، مقارنة بتقريرها الذي نشرته في شهر يونيو الماضي.

وتوقعت الوكالة عودة الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي هذا العام 2021، مع تقلّص نسب العجز في المالية العامة، مصاحبة لتقلص في مستوى حجم الدين على المدى المتوسط، مشيدة باتساق السعودية في سياساتها المالية بغض النظر عن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

وتشير النظرة المستقبلية المستقرة إلى أنه بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي نتيجة الخروج من جائحة (كوفيد 19–)، وتحسن أسعار النفط يظل المركز المالي وصافي الأصول الخارجية قويّاً بما يكفي لدعم التصنيف الائتماني.

وبيّنت الوكالة أن أحد الركائز الأساسية للتعديل في النظرة المستقبلية هو التزام الحكومة بالإصلاحات المالية على المدى المتوسط، بما في ذلك برنامج الاستدامة المالية والذي يهدف إلى تعزيز الانضباط المالي وتحسين فعالية إدارة المالية العامة ودعم إعادة بناء الاحتياطيات كأحد ركائز القواعد المالية.

وقد ساهم البرنامج خلال الفترة 2015 – 2020 في نمو الإيرادات غير النفطية بنسبة تتجاوز 18بالمئة مقارنة بنسبة 10بالمئة في 2015، كما خفض النفقات الأولية والتي لا تشمل خدمة الدين من نسبة 56بالمئة إلى نسبة 53بالمئة في 2020.

وتوقعت الوكالة انخفاض حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021 إلى ما دون 29بالمئة ليصل إلى حوالي بالمئة25 بحلول العام 2025 من 32.5بالمئة خلال العام 2020. كما قدّرت أن يتراوح حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام القادمة ما بين 25بالمئة و 30بالمئة مما يعد أفضل من توقعاتها لدول مقارنة ذات التقييم الائتماني المشابه والذي يتراوح ما بين 35بالمئة و40بالمئة.

وعلى صعيد المالية العامة، قدّرت «موديز» في تقريرها الحالي أن يصل العجز في الميزانية للعام المالي2021م إلى نسبة 2.5بالمئة مقارنةً بـ11.2بالمئة خلال العام 2020، وانخفاض النفقات خلال العام الحالي والعام القادم بنسبة 6بالمئة في عام 2021 و6بالمئة في عام 2022.

ونوّهت الوكالة بقوة السعودية في أسواق النفط لكونها أحد الدول المصدرة القليلة القادرة على إنتاج النفط بأقل التكاليف على مستوى العالم مما سيدعم مرونتها الاقتصادية حتى في ظل أسعار النفط المنخفضة.

وأشادت بالإنفاق الرأسمالي من صندوق الاستثمارات العامة تجاه المشاريع الكبرى والذي يستهدف أن يتراوح حجم الإنفاق من 4 إلى 5بالمئة من الناتج المحلي خلال الأعوام القادمة، والذي سيدعم بدوره التنوع الاقتصادي وخلق الوظائف بعيداً عن تقلبات أسعار النفط.

عجز ميزانية عُمان يتراجع 58 بالمئة خلال 9 أشهر

أظهرت بيانات حكومية، انخفاض عجز ميزانية سلطنة عُمان بنسبة 58 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021 إلى 1.03 مليار ريال (2.68 مليار دولار)، بدعم تحسن الإيرادات النفطية وانخفاض الإنفاق العام.

وحسب التقرير الشهري لوزارة المالية العمانية، انخفضت قيمة العجز بالميزانية العامة خلال الفترة، من عجز قيمته 2.448 مليار ريال (6.37 مليارات دولار) بالفترة المقابلة من 2020.

وذكرت البيانات أن الإنفاق العام بالميزانية سجل انخفاضا بنسبة 0.74 بالمئة خلال الفترة، إلى 8.397 مليارات ريال (21.87 مليار دولار)، مقابل 8.46 مليارات ريال (21.996 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وبالنسبة للإيرادات العامة، أشار التقرير إلى ارتفاعها بنسبة 22.6 بالمئة على أساس سنوي خلال الفترة إلى 7.367 مليارات ريال (19.19 مليار دولار)، من 6.01 مليارات ريال (15.66 مليار دولار) بالفترة المقارنة.

ودعم ارتفاع الإيرادات نمو حصيلة النفط بنسبة 28.6 بالمئة إلى 3.908 مليارات ريال (10.18 مليار دولار)، من 3.03 مليار ريال (7.89 مليار دولار) بالتسعة أشهر المماثلة من العام الماضي.

وارتفع متوسط سعر برميل النفط العُماني خلال فترة التسعة أشهر حتى نهاية سبتمبر 2021 إلى 57.4 دولارا للبرميل، مقارنة مع 49.1 دولارا بالفترة المماثلة من 2020.

وهبط إنتاج السلطنة من النفط إلى 957 ألف برميل يوميا خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام، مقابل 959 مليون برميل يوميا بالفترة المقارنة.

أعلى مستوى لأسعار الغذاء العالمي في عقد

قالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إن مقياس أسعار الغذاء العالمي ارتفع إلى مستوى جديد وصل إلى أعلى مستوى له منذ يوليو عام 2011.

وأشارت المنظمة في تقرير وزعته يوم الجمعة في جنيف، إلى أن مؤشرها لأسعار الحبوب ارتفع في أكتوبر الماضي بنسبة 3.2 في المائة عن الشهر السابق، مع ارتفاع أسعار القمح العالمية بنسبة 5 في المائة وسط تقلص التوافر العالمي بسبب انخفاض المحاصيل لدى المصدرين الرئيسيين، بما في ذلك كندا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ونوهت المنظمة إلى أن الأسعار الدولية لجميع الحبوب الرئيسية الأخرى قد ارتفعت على أساس شهري.

وأضاف التقرير أن مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت النباتية قد ارتفع بنسبة 9.6 في المائة في أكتوبر مسجلا أعلى مستوى له على الإطلاق، وأشار إلى أن الزيادة جاءت مدفوعة بتقدير أسعار زيوت النخيل وفول الصويا وعباد الشمس وبذور اللفت. وذكر التقرير أن أسعار زيت النخيل قد ارتفعت للشهر الرابع على التوالي في أكتوبر، مدعومة إلى حد كبير بالمخاوف المستمرة بشأن ضعف الإنتاج في ماليزيا بسبب النقص المستمر في العمالة الوافدة.

وعلى صعيد متصل قالت المنظمة إن مؤشر الأسعار قد ارتفع بالنسبة لمنتجات الألبان بمقدار 2.6 نقطة عن سبتمبر متأثرا بالطلب العالمي الأكثر ثباتا على الواردات من الزبدة ومسحوق الحليب الخالي من الدسم ومسحوق الحليب كامل الدسم وسط جهود المشترين لتأمين الإمدادات لبناء المخزونات. ولفتت المنظمة إلى أنه وعلى النقيض من ذلك فقد ظلت أسعار الجبن مستقرة إلى حد كبير، حيث كانت الإمدادات من البلدان المنتجة الرئيسية كافية لتلبية الطلب العالمي على الواردات.

وبالنسبة لمؤشر أسعار اللحوم، قالت المنظمة إنه تراجع بنسبة 0.7 في المائة عن قيمته المعدلة في سبتمبر، ليسجل ثالث انخفاض شهري، في الوقت الذي تراجعت فيه الأسعار الدولية للحوم الخنازير والأبقار وسط انخفاض مشتريات الصين من الأولى وانخفاض حاد في عروض أسعار الإمدادات من البرازيل للأخيرة، وبالمقابل فقد ارتفعت أسعار لحوم الدواجن والأغنام مدعومة بارتفاع الطلب العالمي وانخفاض احتمالات التوسع في الإنتاج.